المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين تحدي المعوقات وضرورة دعم قدراتها التنافسية في ظل المنافسة الدولية

الدكتور/بن عنتر عبد الرحمان
أستاذ محاضر قسم" أ"
dscp65@yahoo.fr

الدكتور بلوناس عبد الله
أستاذ محاضر قسم" أ"
dsg362003@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس-الجزائر

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تبيان أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحريك التنمية الاقتصادية في الدول النامية على الخصوص، وأهم المشكلات التي تواجهها في مجال التموين،التمويل،الإنتاج، التسويق، حيازة العقار الصناعي، وما إليها من عقبات إدارية وقانونية وجبائية.

هذا وقد خلصنا في الأخير إلى مجموعة من الأساليب هدفها تطوير هذه المشروعات والتكفل التام بالمشاكل الخاصة بهذا القطاع حتى يستطيع النمو في بيئة مشجعة وتوليد آثار تحريضية على مجموع الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية(الدالة)

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، القدرة التنافسية، التدريب و التطوير، الدعم و التأهيل.

مقدمة الدراسة

لقد أصبح موضوع تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي من الموضوعات التي تلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية و المحلية فضلا عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها، باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و وسيلة إيجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل و خلق الثروة، و بإمكانها رفع تحديات المنافسة و غزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق .

مشكلة الدراسة

من هذا المنطلق، يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما طبيعة المشكلات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كيف يمكن تجاوزها، و ماهي الأساليب الممكنة لتطويرها و دعم قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة في السوق و ضمان حصتها السوقية.

أهداف الدراسة

تستهدف هذه الدراسة في الواقع تحقيق جملة أمور نوردها كما يلي:

- محاولة إبراز دور و أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مدى إسهامها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية،
- البحث في عمق المشكلات و العقبات التي تقف حجر عثرة في طريق تنمية و تطور هذا القطاع الحساس في الدول النامية عموما و الاقتصاد الجزائري خصوصا،
- استجلاء أفضل الوسائل و الأساليب التي يمكن استخدامها لكفالة التطور الأحسن للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، و بلورة رؤية موضوعية للمحاور التي يمكن أن تنطلق منها سعيا وراء استنباط الطرق الكفيلة بزيادة إنتاجيتها و تحقيق ميزتها التنافسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة و تحديات العولمة.

مبررات الدراسة

كان اختيار الموضوع محل الدراسة للمبررات التالية:

- الأهمية المتزايدة التي تعطيها مختلف الدول للصناعات الصغيرة و المتوسطة بغض النظر عن مستوى التنمية فيها، مما يفيد بأنه قطاع واعد بإمكانه انجاز مهام تنموية ملحة،
- الحاجة الماسة للمعالجة السريعة للمشكلات التي تعيق أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أكثر من صعيد،
- الأخطار التي تواجه الاقتصاد الجزائري في ظل اقتصاد يهيمن عليه قطاع المحروقات، مما يستدعي تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة البحث و أهدافه تم صياغة و تصميم جملة فرضيات يمكن عرضها على النحو التالي:

- تنبع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الآثار التحريضية التي تحدثها على مختلف متغيرات الاقتصاد الكلي،
- تتمتع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمزايا عديدة لا تتوافر لدى المؤسسات الكبيرة، هذه المزايا هي نابعة أصلا من خصائصها المميزة،
- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من مشاكل عديدة، البعض منها يرتبط بخصائص هذه المؤسسات، و البعض الآخر يرجع إلى غياب آليات الدعم و المساندة الحكومية،
- عملية إزالة المعوقات التي تعترض أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ترتكز بشكل كبير على التدخل الفاعل للدولة بأدوات السوق.

منهجية الدراسة

يمكن القول بأن الدراسة قد استخدمت منهجين في نفس الوقت، المنهج الوصفي لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب الدراسة ووصف الظاهرة كما هي تجري في الواقع، ثم منهج تحليل المضمون من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا موضوعيا ومعبرا عن الحقيقة الواقعية كما هي للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها،

تقسيمات الدراسة

من أجل الوصول إلى أهداف البحث الموسومة أعلاه، جاءت خطة الدراسة وفق المحاور التالية:

- المحور الأول: حول تعريف و أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة
- المحور الثـاني: مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة
- المحور الثالث: أساليب تطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة و سبل تدعيم قدرتها التنافسية

المحور الأول : حول تعريف و أهمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة

من خلال هذا المحور سنحاول التطرق إلى إبراز أهم التعاريف الخاصة بالمشروعات.ص.م و أهم الخصائص والمزايا التي تميزها عن غيرها من المشروعات، و الأهمية الكبرى التي تحتلها باعتبارها النمط الأكثر انتشارا في الاقتصاديات النامية.

1 – التعريف:

بالرغم من أهمية المشروعات ص.م إلا أن مفهومها لازال يختلف بين الدول، حيث تعددت مفاهيمها و تعريفاتها و التي انطوت على أكثر من تعريف، إلا أنه رغم صعوبة إيجاد تعريف موحد، فإن كل محاولات التعريف تمس المحاور التالية:

* عدد العمال
* رقم العمال
* قيمة الأصول
* معايير الاستقلالية
*إتباع أسلوب الإنتاج الحديث (يغلب على نشاطاتها الآلية)
* تطبيق مبدأ تقسيم العمل

إزاء هذه المعطيات، فإن معيار عدد العمال و قيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المشروعات ص.م حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (التجارة و الخدمات) كما يوضحه الجدولان التاليان:

جدول رقم(01): تصنيف المشروعات ص.م. الصناعية

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
49 – 0	أقل من $3x10^6$ $	صغيرة
200 – 50	$3 x10^6$ إلى أقل من $12 x10^6$	متوسطة
499 – 200	$12 x10^6$ إلى أقل من $3 x10^6$	كبيرة
500 فما فوق	أكبر من $3 x10^6$	كبيرة جدا

Source : (groupe de recherche en économie et Gestion des PME), les PME : bilan et Perspectives, paris : Economica, P.251994

الجدول رقم (02) : تصنيف المشروعات ص.م خارج القطاع الصناعي (التجارة و الخدمات)

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0 – 49	أقل من 2×10^6	صغيرة
50 – 99	2×10^6 إلى أقل من 20×10^6	متوسطة
100 فأكثر	20×10^6 فما فوق	كبيرة

Source:Ibid

و على هذا الأساس عرفها القانون الجزائري في المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصادر سنة 2001:

تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات

* تشغل من 1 – 250 شخص

* لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 510

مليون دج .

* تستوفي معايير الاستقلالية .

و قد ميز المشرع الجزائري ما بين المؤسسة المتوسطة و الصغيرة و المصغرة مثلما يبينه الجدول التالي:

جدول (3) : تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

نوع المؤسسة / المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250 - 50	49 - 10	9 – 1
رقم الأعمال (دج)	200 مليون-2 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية (دج)	(100-500) مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، 2001، ص.6

2- **الأهمية**:

تنبع أهمية المشروعات ص.م من قدرتها على تحقيق عدد من الأهداف ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي التي تخدم بدرجة أهم اقتصاديات الدول النامية، و تتجلى مظاهر أهميتها في النقاط التالية :

- المشروعات الصغيرة و المتوسطة تفرض نفسها عدديا، فعلى سبيل المثال أصبحت تمثل نسبة تفوق 90% من عدد المؤسسات الاقتصادية بالولايات م.أ و تشغل ما لا يقل عن 45 % من اليد العاملـة في القطاع الخاص، و انتقلت نسبتـها فـي فرنسا من 18.6% إلـى 42.1 % خـلال فـترة (1970 - 1980) [1]
- باعتبار أن البلدان النامية تعاني من مشكلة البطالة بصورة حادة، فإن المشروعات الصغيرة و المتوسطة بإمكانها أن تلعب دورا هاما في التخفيف من حدتها و ذلك بإقامة هذه المشروعات في المناطق الريفية أين تتوفر المواد الأولية المحلية ذات الأسعار المناسبة لتحقيق هدفين أساسين: تقليص البطالة في القطاع الزراعي و وقف النزوح الريفي نحو المدن التي تشهد أزمة حادة في السكن.
- تعتبر المشروعات ص.م مجالا رحبا لتحقيق أهداف تشغيل الشباب في المدن، و خلق فرص عمل أكثر وفرة بتخصيص رؤوس أموال محدودة للاستثمار مقارنة بمتطلبات المشروعات الكبرى، فضلا عن انخفاض متطلباتها للبنية الأساسية مما يحد من التكاليف الكلية اللازمة لإقامتها و تشغيلها و بالتالي تخفيف العبء على عاتق الدولة في هذا المجال .
- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق و تقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل و الثروة بين الريف و المدن، و مساهمتها في إعادة التوزيع السكاني و خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية و الحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.
- إسهامها في تنمية الصادرات و التقليل من الاستيراد مما يحسن من وضعية ميزان المدفوعات للدول النامية، ففي بلدان شرق آسيا تقدر صادراتها بـ 40% من مجموع الصادرات، و هو ما يمثل ضعف نسبة صادرات هذه المشروعات في بلدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) [2]

  كما تساهم بصورة محسوسة في إنتاج القيمة المضافة و تزايد حصتها في إجمالي الناتج الداخلي الخام .
- قدرتها على الارتقاء بمستوى الادخار و الاستثمار و تيسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة (ادخار الأفراد، العائلات، التعاونيات، الهيئات غير الحكومية) و بالتالي تعبئة موارد مالية كانت ستوجه للاستهلاك الفردي غير المنتج [3] .
- امتداد أنشطتها و تنوعها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في المدن
- (الصناعة، التجارة، الزراعة، الخدمات) و مساهمتها في تنمية الاقتصاد.

3- <u>مزايا و خصائص المشروعات الصغيرة و المتوسطة:</u>

هناك مزايا عديدة للمشروعات ص.م بالإضافة إلى أهميتها المباشرة في التنمية الاقتصادية و التي نوجزها فيما يلي :

- تتميز بالكفاءة و الفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المشروعات الكبيرة و ذلك من خلال قدرتها على الأداء و الإنجاز في وقت قصير نسبيا، تحقيق مزايا الاتصال المباشر و القدرة على التأثير السريع بين المدير، العاملين، العملاء و الموردون، كما تحقق عوائد سريعة و عالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال، و سرعة تكيفها مع توجهات المنافسين و أنشطتهم.
- القابلية للتجديد و الابتكار و مساهمتها في التطور التكنولوجي و البحث العلمي، خاصة في مجالات التكنولوجيات الجديدة كالإلكترونيات الدقيقة و التكنولوجيات الحيوية، من خلال تركيزها على الجودة و التفوق في مجالات العمل، و تشجيع العمال على الاقتراح و إبداء الرأي و الاستفادة من مقترحات العملاء و تجارب الآخرين.

- سهولة القيادة و التوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمشروع، سهولة إقناع العاملين بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المشروع. (4)
- سهولة و بساطة التنظيم من خلال: التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المشروع، التحديد الدقيق للمسؤوليات و توضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط و الرقابة، و بين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- سمتها في قلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلا على استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعقدة، و إعداد أجيال من المدربين للعمل في المشروعات الكبيرة مستقبلا، "

و هي بهذا المعنى تعد منبتا خصبا لتنمية المواهب و الإبداعات و الابتكارات و إتقان و تنظيم المشاريع الصناعية و إدارتها " (5)

- إمكاناتها على التجديد والمرونة و التكيف مع تغيرات السوق، و قدرتها على اتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المشروعات الكبرى.

المحور الثاني : مشكلات المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تواجه المشروعات ص.م مجموعة من المشكلات الهامة، تختلف من حيث شدتها و خطورتها و مدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات و تهديدها لوجودها أو احتمالات نموها، و يعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإمكانيات إيجاد أفضل السبل و الوسائل لمعالجتها، و يمكن رصد أهم هذه المشكلات فيما يلي:

- مشاكل الائتمان و التمويل التي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة، من حيث شروط الاقتراض الصعبة و عدم القدرة على التسديد و طلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادرا ما تتوفر لدى هذه المشروعات، و تفضيلها تمويل الأنشطة التجارية (استيراد / استيراد) على الأنشطة الإنتاجية، و غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (خطر الصرف، تغير أسعار الفائدة،...) زيادة على عدم توفر صندوق خاص بضمان القروض، كما لا تستفيد هذه المشروعات عادة من تمويل الامتياز (Le financement privilégiés) ممثلا في خطوط قروض خارجية.

و قد أكد تحقيقا للبنك العالمي أن 80 % من المشروعات محل تحقيق تم إنشائها بأموال خاصة بنسبة 100% و هو ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي و البنكي بسب شروط الاقتراض الصعبة و مستوى الضمانات المطلوبة (6).

- صعوبات تتعلق بتموين الجهاز الإنتاجي لهذه المشروعات، إذ يتطلب استيراد مدخلات الإنتاج توفر عملة صعبة بالقدر الكافي و هو ما لا يتوفر في كل الأحوال لهذه المشروعات مقارنة بالمشروعات الكبيرة
- من بين المشكلات التي واجهت هذه المشروعات عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي و الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، و التوزيع غير المدروس للعقار مما صعب للمستثمرين الحقيقيين في هذا القطاع من توسيع نشاطاتهم (حالة الجزائر) (7)
- نقص الكفاءات التسويقية و القوى البيعية عموما و عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية و نقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة و شدتها بين هذه المشروعات مع بعضها البعض من ناحية، و المنافسة بينها و بين المشروعات الكبرى من ناحية أخرى، و المنافسة بين هذه المشروعات الوطنية و الشركات الأجنبية من ناحية ثالثة.

- تسرب اليد العاملة المدربة من المشروعات ص.م إلى المشروعات الكبيرة بحثا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى و المزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، ما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة و مهارة، و تحمل مشاكل و أعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم و هو ما من شأنه أن يخفض من الإنتاجية و من نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف [8] .
- صعوبات إدارية و قانونية، حيث لازالت الإدارة في كثير من البلدان النامية تؤثر بثقلها على الجهاز الإنتاجي و تعدد مراكز اتخاذ القرار، المدد الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المشروعات، تفشي ظاهرة الرشوة المحسوبية، بالإضافة إلى عدم استقرار النصوص القانونية و تعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المشروعات، مما يعجزها و يحد من قدراتها على العمل و الانطلاق لمواكبة المتغيرات السريعة في الأسواق و عوامل المنافسة المتصاعدة و المتزايدة يوما بعد يوم.
- معظم المشروعات الصغيرة و المتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم و تسيير أقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق و غياب التأهيل لهذه المشروعات و هو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة (حالة الجزائر مثلا)[9] ، و عدم إلمام مدير المشروع بكل وظائف الإدارة و المعرفة الفنية و عدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل و نقص الإمكانيات و المؤهلات لتطوير آفاق المشروع باعتبار أنه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام و كاف بكل هذه المسؤوليات.
- صعوبات جبائية، من حيث نسب اقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على أنشطة هذه المشروعات في طورها الاستغلالي و ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، و بالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، و صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين و الآليات الجمركية و البعد عن التطبيقات و الأعراف الدولية [10]

المحور الثالث: أساليب تطوير المشروعات.ص.م و سبل تدعيم قدرتها التنافسية.

إن الحد من الصعوبات و العراقيل التي تعترض المشروعات.ص.م و إيجاد حلول لمشكلاتها من أجل المساهمة الفعالة في رفع الكفاءة الإنتاجية و تطوير قدرتها التنافسية يتطلب اتخاذ جملة من التدابير نوجزها في ما يلي:

1- **الدعم الحكومي** :

يمكن أن يتخذ دعم الحكومات في الدول النامية للمشروعات ص.م عدة صور و مظاهر و في مختلف مراحل هذه المشروعات و التي تتمثل فيما يلي:

- إزالة القيود و المعوقات الإدارية و ذلك بتوفير البنية التحتية من طرق و مواصلات و تدريب، تأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، تخفيض رسوم الإنتاج و الضرائب المباشرة و غيرها
- تقديم الاستشارات الاقتصادية، و تشمل على تعريف المنتجين بالاعتبارات الخاصة باقتصاديات المشروع مثل اختيار نوع الصناعة و الموقع و رأس المال اللازم و الأسواق، و بعد قيام المشروع كل ما تعلق بالمواد الأولية

و اليد العاملة و الائتمان و تحسين مستوى الأداء و رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين و تحسين القدرة التنافسية، ..إلخ

أما الاستشارة الفنية فتشمل المسائل المتعلقة بالاختيار و الاستغلال الأمثل للآلات

و المعدات، تخطيط و تركيب بناء المصنع و الفن الإنتاجي، الصيانة و الإصلاح.
و تشمل الاستشارة الإدارية المسائل المتعلقة بالتمويل و تخطيط الإنتاج و تسويق المنتجات.

- المساعدات المالية، باعتبار أن هذه المشروعات تواجه صعوبات فيما يخص اهتمام البنوك التجارية باقتراضها بشروط مسيرة فإنه يتعين على الحكومة ضمان أي خسارة يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك حتى تخفف من شروطها وتتعامل مع أكبر عدد منها، وأن تشجع على إقامة مؤسسات مالية متخصصة في التعامل مع هذه المشروعات بشروط ميسرة تراعي ظروف نشاطها وإمكانياتها المتاحة، بالإضافة إلى تخصيص حصة عادلة من الدعم الدولي في إطار التعاون المتعدد الأطراف الذي تبرمه الحكومة مع المصارف الدولية للوفاء باحتياجات هذه المشروعات من هذا الدعم.
- إنشاء هيئة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات ص.م وهذا للتغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها البنوك مقابل الحصول على الائتمان.
- تحديد الحكومة بوضوح لسياساتها وخططها الائتمانية اتجاه المشروعات ص.م في إطار التنمية الصناعية الشاملة مع بيان أهدافها وتوجيهاتها إزاء دور هذه المشروعات اقتصاديا وصناعيا.

2- تسهيل التمويل:

نظرا للوضعية الاقتصادية الراهنة لمعظم البلدان النامية فإن جل المشروعات الصغيرة و المتوسطة تعاني من مشكلة التمويل و كذلك عدم الاستجابة لمقتضيات شروط الضمان التي تتطلبها مؤسسات الإقراض، لذلك من الواجب عند إعداد و تنفيذ برنامج القروض أي كان مصدرها مراعاة ما يلي:

- يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية و فترات سماح معقولة و أسعار فائدة قريبة من الأسعار السائدة في السوق المالية.
- تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض رسوم جزائية و تطبيق إجراءات الرهن و المقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية.
- التركيز على دور المؤسسات الحكومية و غير الحكومية كالجمعيات التعاونية و جمعيات التضامن و غيرها من الصيغ التعاونية في تمويل هذه المشروعات.
- إنشاء مؤسسات إقراض خاصة متخصصة في منح الاعتمادات إلى المشروعات ص.م بتدخل و بضمان الدولة، مع منح القروض بفوائد مناسبة و بضمانات معقولة.

و الجزائر من البلدان النامية التي عانى فيها قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة من جملة صعوبات مرتبطة بتمويله، و قد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير مساعدة لدعم و ترقية هذه المشروعات وفق المادة 11 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص.م لسنة 2001 و التي جاء فيها فيما يخص التمويل ما يلي:

- تسهيل حصول م.ص.م على الخدمات و الأدوات المالية لاحتياجاتها.
- تحسين الخدمات البنكية في معالجة ملفات تمويل م.ص.م

3- الإدارة الرشيدة

إن نجاح م.ص.م في البلدان النامية يتوقف على الاعتراف بقيمة الموارد البشرية كأصل هام وغالي لديها على مستوى التعاون بين العاملين ومرءوسيهم وأن الإدارة الرشيدة القائمة على الفهم والمعرفة جنبا إلى جنب مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المشروعات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها دون اضطرارها للخضوع لتعديلات المشروعات الكبرى أو متعاقدين قد يفرضون عليها شروطا ومواصفات تشكل عبئا عليـــها كما أن التحسين المستمر للمهارات والتقنيات الإدارية هما أيضا مطلب ملح لرفع كفاءة أداء هذه المشروعات بما يكفل لها الاحتفاظ بموقعها المتميز ضمن المؤسسات الصناعية الوطنية.

إن مدير المشروع الكفء الذي يدرك أن دوره لا يقتصر على أن يكون مديرا أو مجرد إداري للمشروع وإنما بقدرته اغتنام الفرص والإمكانات في مجالات تصنيع السلع الجديدة أو تحسين نوعية السلع المنتجة وإدخال التعديلات المستمرة على وسائل العمل والبحث المتواصل عن منافذ للتسويق والتوسع في البحث عن المصادر الجديدة للتزود بمدخلات الإنتاج وتحقيق تطوير دائم في التنظيم الإداري [11].

4- التدريب والتطوير :

إن التدريب والتطوير يساعدان أصحاب المشروعات ص.م على مواجهة مشاكل الإدارة بشكل منطقي والعمل على إيجاد الحلول لها، وتعزيز الخبرة بالمعرفة المكتسبة من التدريب سعيا من أجل تطوير العمل وزيادة الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية.

كما تحتاج هذه المشروعات وخاصة في البلدان النامية إلى تشجيع التدريب على تقنيات الإدارة الحديثة التي تتلائم مع الاحتياجات الفعلية لهذه المشروعات، وتدريب الأطر، والتدريب المنظم للعمال مما يجعل منها أن ترتقي أداء وإنتاجا كما ينبغي تعزيز التعاون فيما بين هذه المشروعات من أجل تشجيع وقيام ممارسات افضل وتحسين المناهج في معاهد التعليم والتدريب [12].

5- إتقان الإنتاج وحسن تسويقه :

يمثل الإنتاج والتسويق أحد الانشغالات الأساسية للمشروعات ص.م ويقتضي الارتقاء بهما الاهتمام بما يلي:

- الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين الفن الإنتاجي
- *تطوير تصميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على جودة الإنتاج وتطبيق معاييرها*
- إدخال محاسبة التكاليف كأداة للرقابة وخفض التكاليف الكلية للمنتجات من أجل البيع بسعر تنافسي
- توسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عنها بالطرق الحديثة كالاشتراك في المعارض الوطنية الدولية
- إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين و الدوليين وإقامة علاقات متجددة مع العملاء الكبار وذلك للوصول إلى الأسواق الخارجية
- التركيز على فتح أسواق جديدة أوعمل دراسات تسويقية والقيام باستقصاءات ودراسة السوق واحتياجاتها وتطوراتها وتوفير معلومات حديثة حول اتجاهات وفرص إمكانات اقتحام الأسواق الدولية .

6- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:

أصبح لا يمكن الاستغناء عن المنتجات والخدمات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين الكفاءة والقدرة على التنافس والقابلية لتوليد الربحية لهذه المشروعات، بحيث تشمل هذه المشروعات أحد المصادر الهامة لاستحداث التكنولوجيا الجديدة وتكييفها لتتلاءم مع احتياجاتها مما يتطلب منها إجراء بحوث مناسبة ونشر المعلومات عن تكنولوجيا وتدريب المديرين والعمال على تطبيقها مع الأخذ بعين الاعتبار آثار هذه التكنولوجيات لذلك ينبغي إسناد الدور الأكبر للجامعات ومراكز البحث في استحداث ونشر هذه التكنولوجيات بالاشتراك مع هذه المشروعات واستخدام وسائل الإعلام والتوعية لنشرها.

وفي ظل الاقتصاد الشبكي وثورة المعلومات سيتغير هيكل الموارد البشرية في المشروعات ص.م فمن الطبيعي أن يؤدي التغير في التجهيزات وفي طرق العمل ، سواء في الإنتاج أو التسويق أو الإدارة المالية أو في البحوث والتطوير إلى تغيير هيكل العمالة وستجد هذه المشروعات نفسها أمام مفهوم جديد لإدارة الموارد البشرية الإلكترونية نمط جديد من الفكر

والممارسة الإدارية يتبنى عصر المتغيرات السريعة ويستوعب تقنياته المتجددة ويطبق آلياته الفاعلة وتستمر تقنيات المعلومات والاتصالات في أداء وظائفها[13].

النتائج والاقتراحات:

كل الدراسات التي أنجزت حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة في العالم أثبتت أن هذا النوع من المشروعات له قدره كبيرة على التوفيق بين النمو الاقتصادي و إنشاء مناصب الشغل و تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية.

و من هنا فإن الاقتراحات التي نطرحها من خلال هذا البحث ترتكز حول ضرورة التكفل التام بالمشاكل الخاصة بهذا القطاع حتى يستطيع النمو في بيئة مشجعة

و توليد أثار تحريضية على مجموع الاقتصاد الوطني هذه التوصيات هي تفصيلا لما جاء في الورقة و الآليات المقترحة لتنفيذها.

- تفعيل أساليب التمويل و الأدوات الاستثمارية الملائمة لأعمال المشروعات الصغيرة و المتوسطة من خلال تفعيل دور البنوك التنموية لتوفير الاحتياجات و قدرات المشروعات الصغيرة و المتوسطة
- إصدار التشريعات اللازمة لتفعيل وسائل النمو المستحدثة مثل شركات مخاطر الائتمان، شركات القرض الإيجاري، و وسائل التجارة الإلكترونية.
- تطوير م.ص.م يرتكز على وجود إطار إداري و قانوني مرن، وذلك بتسهيل إجراءات تأسيسها، إقامة نظام معلومات فعال ...إلخ، كل هذا سيدفع المشروعات التي تنشط في ظل الاقتصاد الموازي للاندماج في القطاع الرسمي.
- ضرورة وجود وسائل إغراء و حوافز مناسبة لجذب رؤوس الأموال و توجهها نحو الاستثمار في المشروعات ص.م و من أمثلة ذلك : الإعفاءات الضريبية بتخفيض الرسوم الجمركية و أسعار الفائدة على القروض و تشجيع المهاجرين على استثمار مدخراتهم في هذه المشروعات .
- تطوير مشاتل (pépinières) للمشروعات.ص.م لتشجيع الشباب على إنشائها.
- إنشاء بنك معلومات حول العقار الصناعي و تسهيل الحصول عليه.
- رفع وعي أصحاب تلك المشروعات بالأساليب السليمة لإدارة مواردهم المالية و تنظيمها على أكمل وجه و ذلك من خلال الدورات التدريبية

و التأهيلية و الفعاليات المختلفة و نشر الدراسات الأكاديمية في هذا المجال.

- الاستفادة من التجارب الدولية بما يتناسب مع مراحل التطور التقني

و التكنولوجي و ثورة المعلومات و نشر الدراسات و البحوث العلمية الهامة و المتميزة التي أنجزت في هذا المضمار و ربط هذه المشروعات بالشبكات المعلوماتية، و مراكز البحث و التطوير، و تشجيع الابتكار و التجديد

و التطوير التكنولوجي و البحث العلمي.

- دعم مقومات تنمية و تطوير المشاركة العمالية في أنشطة المشروعات ص.م.
- تعزيز موقع و مكانة المشروعات.ص.م في سلم الاقتصاد الوطني

و تشجيعها و تزويدها بالخدمات و التخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.

الهوامش :

(1) : رضا فويعة، " دور المؤسسة الصغيرة في دعم الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي "، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد الثامن، القاهرة، 1997، ص 39.

(2) : مكتب العمل الدولي، **الظروف العامة لحفز خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة و المتوسطة** ، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 75 ، التقرير الخامس ، 1997.ص.18.

(3) : منظمة العمل العربية، **الصناعات الصغرى و الحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية**، مؤتمر العمل العربي، الدورة 21، القاهرة،4-11 أفريل 1994،ص.14.

(4) : د. علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، (القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 1999)، ص.16.

(5) : منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره.

(6) : Ministère de PME ،PMI ، **rapport sur l'état des lieux du secteur de la PME** ، Algérie ، Juillet 2001 ،P.37

(7) : عبد الرحمان بن عنتر، " واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و أفاقها المستقبلية "، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**. العدد الأول، كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2002، ص.161.

(8) : محمد محروس إسماعيل، " **اقتصاديات الصناعة و التصنيع** " (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.1997)، ص.221

(9) : Ministère de PME ،PMI ،OP. cit ., p.39.

(10) : بن عنتر عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.162

(11) : منظمة العمل العربية، مرجع سبق ذكره، ص.106

(12) : عبد الرحمان بن عنتر، " **من أجل النهوض بالمؤسسات ص.م و تحقيق قدرتها التنافسية** " ، بحث مقدم للمؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي و دوره في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنظم من طرف الوكالة الوطنية للتنمية البحث الجامعي بالتعاون مع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ، الجزائر ، أيام 25- 27 جوان 2002،ص.3.

(13) : بلوناس عبد الله، " **الاتصال و تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة**" بحث مقدم في اليوم الدراسي حول " دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية " المنظم من طرف كلية الحقوق و العلوم التجارية – جامعة بومرداس – الجزائر، 16 أفريل 2003.

المراجع باللغة العربية:

1 – بن عنتر عبد الرحمان، " واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و أفاقها المستقبلية «، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير، العدد الأول، كلية الاقتصاد و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر، 2002.

2 - بن عنتر عبد الرحمان، " من أجل النهوض بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقيق قدرتها التنافسية "، بحث مقدم للمؤتمر العربي الأول حول – البحث العلمي و دوره في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – و المنظم من طرف الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي (ANDRU) الجزائر و بالتعاون مع إتحاد و مجالس البحث العلمي العربية الجزائر، أيام 25 – 27 جوان .2002.

3 – بلوناس عبد الله، " الاتصال و تكنولوجيا المعلومات في عصر العولمة" بحث قدم في يوم دراسي تحت شعار " دور تكنولوجيا المعلومات في التنمية الاقتصادية " من تنظيم كلية الحقوق و العلوم التجارية، جامعة بومرداس، 16 أفريل 2003.

4 – مجدي عبد الله شرارة " أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الصناعات الكبيرة "،مجلة أفاق اقتصادية العدد 85.، 2001.
5 – محمد محروس إسماعيل، " اقتصاديات الصناعة و التصنيع" (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1997).
6 – مكتب العمل العربي، " الظروف العامة لحضر خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة و المتوسطة "، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 75، التقرير الخامس، .1997
7 – منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى و الحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي، الدورة 21، القاهرة 4 – 11 أفريل 1994 .
8 – علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة، (القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر، 1999)
9 – رضا فويعة " دور المؤسسة الصغرى في دعم الاندماج الاقتصادي و الاجتماعي " ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد الثامن ، القاهرة .1997
10– وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، " وضعية و أفاق قطاع المؤسسات الصغيرة و الموسطة " ، الجزائر، جويلية 1998.

المراجع بالفرنسية:

1 – Ministère de la PME / PMI, proposition d'une nouvelle stratégie D'investissement et soutien à les PME / PMI, Algérie. juin 2000
2 - Ministère de la PME / PMI, « rapport sur l'état des lieux du secteur de la PME/PMI », Algérie, juillet 2000.